العدد (4136) السنة الخامسة عشرة - الخميس(15) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

مرجعية أم ولاية فقيه سُنيَّة؟!

□ رشيد الخيّون

طُرح موضوع تأسيس مرجعية لسُنة العراق، وجاءت ردود الفعل متباينة، عن المرجع المُرشح وآلية عمله، مع أن هيئات سُنية تصدرت المشهد بعد (٢٠٠٣)، لكنْ لم يُجمع على مرجعيتها، وحتى المرجعية الشيعية لم تبقَ واحدة، فالأحزاب الدينية اليوم لها مرجعياتها، ومقارها بالنجف مركز المرجعية التأريخي.

ظهرت المرجعية الإمامية في القرن (٤هـ)، بعد الغيبة (٣٢٩هـ)، وكانت فقهية، لأن فكرة «الانتظار» حرمت طلب الحُكم، فالثورات الشيعية، على مر التاريخ، لم تكن اثني عشرية، وإنما معظمها زيدية وإسماعيلية (انظر: مقاتل الطالبيين)، وإذا احتج أحدهم بالحسين (قُتل ٦١هـ)، لم يكن اثني عشرياً ولا سُنياً.

غير أن ظهور المرجعية واستمرارها ظل بعيداً عن العمل المؤسساتي العام، فحسب المرجع أبي الحسن الأصفهاني (ت ١٩٤٦) نظامها «في اللانظام»، أي المرجعية الحرة. بينما هناك مَن أعجبه نظام الفاتيكان بانتخاب البابا من قِبل الكرادلة، لكن ذلك قد يؤدي إلى التفرد، فحُبذ بقاء المُقلد حراً في اختيار مرجعه، لا بالتعيين ولا بالانتخاب (الحكيم، المرجعية الدينية).

لم يعرف الإسلامُ الكهنوتيةَ، مثل بقية الأديان، مع إشارة الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) إلى أن «جميع الأمم يحتاجون إلى الحكم في الدِّين، والحكم في الصناعات، وإلى كل ما أقام لهم المعاش» (كتاب الحيوان). غير أنه في العهد الأموي (٤١-١٣٢هـ) بدأت الحاجة إلى الفقهاء، فرجاء بن حَيوة (ت ١١٢هـ)، وبقوة وصية الخليفة سليمان بن عبد الملك (ت ٩٩هـ)، تولى تنصيب عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ)، وهدد هشام بن عبد الملك (ت ١٢٥هـ) بقطع رأسه إذا امتنع عن البيعة (الطَّبري، تاريخ الأمم والملوك).

ظهر في العهد العباسي أبو يوسف (ت ١٨٢هـ)، والماوردي (ت ٤٥٠هـ)، واستحدث العثمانيون منصب «شيخ الإسلام»، وأشهرهم أبوالسعود (١٥٧٤م)، وآخرهم الصيادي (ت ١٩٠٩)، لكنَّ هؤلاء كانوا مع الحاكم يديرون الشأن الفقهي، ولم يُسمح لهم بتأسيس مرجعية مستقلة. كذلك في العهدين الفاطمي الإسماعيلي (٢٩٦-٥٦٧هـ) والصَّفوي الإمامي (١٥٠١-١٧٢٣م) غاب دور المرجعية الدينية، وبرز في ما بعد، ثم نراه مكتوماً في ظل نظام ولاية الفقيه بإيران.

في حالة سُنة العراق، بعد قيام الدولة الوطنية (١٩٢١)، انتقلت دائرة «مفتي بغداد» من العثمانيين إلى الدولة العراقية، واستمر التقليد العباسي والعثماني في رسمية المذهب الحنفي، المناسب للدول المختلطة دينياً، بالمقابل للإمامية مراجعهم، وإدارة أحوالهم الشخصية والفقهية. تتفق المرجعية الإمامية مع فقهاء السُنة في عدم الخروج على الحاكم، مع اختلاف التبرير، فقالوا: «كل راية تُرفع قبل قيام القائم (المهدي المنتظر) فصاحبها طاغوت» (الكُليني، الكافي)، ولهذا الموقف علاقة بكثرة الثورات والحروب.

> أرى من الصعوبة بمكان، أن تصبح لسُنَّة العراق مرجعية، على غرار المرجعية الشيعية، وبتأثير سياسي، أما فقهياً، فيمكن أن يقوم الوقف السُّني بالمهمة، أو مؤسسة إفتاء سُنيَّة

لم يُشر إلى مؤسسة الإفتاء ببغداد مرجعيةً مستقلةً، والسَّبب أن فقهاء السُنَّة لا يختلفون بالأصول مع الدولة عبر التاريخ، مثل اختلاف الإمامية، واستقلال مراجعهم مالياً عن طريق «الخُمس»، فريضة بدأ فرضها العباسيون على المكاسب، في عهدهم السرِّي، يُحصلها النُقباء الاثنا عشر، وعرفت بـ«نفقات الشيعة»، شيعة بني العباس (الطَّبري، تاريخ الأمم والملوك).

أتينا على المقابلة بين مرجعية الإمامية، عمرها ألف عام، وأحوال فقهاء السُنَّة، كي نضع أمام الداعين لمرجعية سُنيَّة، بأن المرجعيات لا تؤسس، بل يفرضها الظرف التاريخي، ولم تواز الدولة، ويكون تدخلها عند الأزمات وبحدود، كتدخل الأزهر في حسم حكم «الإخوان»، أو هيئة كبار العلماء السُّعودية في قضية جهيمان (١٩٧٩)، يقابله تدخل مرجعية النجف في فوضى (٢٠٠٣)، و«داعش» (٢٠١٤).

أرى من الصعوبة بمكان، أن تصبح لسُنَّة العراق مرجعية، على غرار المرجعية الشيعية، وبتأثير سياسي، أما فقهياً، فيمكن أن يقوم الوقف السُّني بالمهمة، أو مؤسسة إفتاء سُنيَّة، فالتَّقليد الفقهي، الذي أنشأ المرجعية الشيعية، غير ملحوظ بين السُنّة، وأئمة المساجد يقومون بالمهمة، ولا يحتاج الأمر إلى مرجع تقليد، ناهيك عن عدم وجود «الخمس»، وهو القوة التي تعتمد عليها المرجعيات.

لكن متى لا يلجأ العراقيون إلى مؤسساتهم الفقهية، أو مرجعياتهم، في شأن سياسي وحياتي عام؟! ذلك عندما تتحقق دولة تتولى الإعمار وتبسط الأمن، لا تنظر لمواطنيها على أساس الدِّين أو المذهب أو القومية. لا تُهددها «داعش» باحتلال بغداد، ولا ترفع الميليشيات صور رموزها الدِّينية وسط تكريت. عندها ستُحَيد المرجعيات الدِّينية تلقائياً.

قيل: «إن الأمور إذا دنت لزوالها/ فعلامةُ الإدبار فيها تظهرُ» (العسكري، جمهرة الأمثال)، وبحث العراقيين عن مراجع بدلاء للدولة أوضح إشارة إلى الإدبار. فالمرجعية المطلوبة، على ما يبدو، ليست للفقه، لأن أمر تبيان الحلال والحرام لم ينقص أهل السُنّة، لكنها مرجعية السياسة، ومَن يدري، فلعلها تماثل «ولاية الفقيه» التي صادرت الشيعة، بتقليد الفقيه في الشأن السِّياسي والحياتي.

لا ينفع في وضع العراق غير الدولة المدنية، حيث تستقل دوائر الإفتاء ومرجعياته، على غرار ما بينه الجاحظ: سلطة للدين، وأخرى للصناعات، أي الاقتصاد، وقيل: «السياسة اقتصاد مكثف» لا ديانة مكثفة!

-عن الاتحاد الاماراتية

حول مشروع المدن الثقافية العراقية

□ باسم عبد الحميد حمودي

قبل الحديث عن مشروع المدن الثقافية العراقية، لابد من إعطاء نبذة مختصرة عن مشاريع المدن الثقافية في العالم، والمشاريع الوطنية المحلية في الدول المجاورة.

كان مؤتمر اليونسكو الذي انعقد في مكسيكو عام ١٩٨٢، قد أقر العقد العالمي للتنمية الثقافية، ومن موجباته التنفيذية إقرار مشروع المدن الثقافية العالمية.

بدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٨٥، لتكون أثينا أول مدينة قام فيها المشروع رغم أزمة اليونان الاقتصادية، فقد قامت الدول الكبيرة بالتبرع لدعم التنفيذ الذي استمرت مشاريعه سنة كاملة من نشاطات مسرحية وطباعة كتب ومحاضرات في شتى الأمور الثقافية ونشاطات تشكيلية وحضارية أخرى، إضافة الى عقد مؤتمرات حول مدن اليونان الحضارية وعمارتها وأساطيرها وما الى ذلك، ولم تكن موسيقى اليونان الشعبية بعيدةً عن الاحتفاء والدراسات حولها.

استمر مشروع المدن الثقافية العالمية بعد ذلك في مدن عملاقة أخرى، مثل لندن وبيجين وانتهى التنفيذ عام١٩٩٧ .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من جانبها، نفّذت مشروع المدن الثقافية العربية، وبدأت بالقاهرة عام ١٩٩٦ ثم تونس عام ١٩٩٧ وصولاً الى صفاقس عام ٢٠١٦.

في الأردن، بدأ تنفيذ مشروع مدن الثقافة منذ عام ٢٠٠٧، حيث نفّذ على مستوى المحافظات حتى عام ٢٠١٦، وبدءاً من العام ٢٠١٨، بدأ الأردن بتنفيذ مشروع المدن الثقافية على مستوى الأولوية. واختيرت ثلاث مدن لتنفيذ المشروع فيها هذا العام وهي الرمثا في شمال الأردن، وعين الباشا في الوسط والأغوار الجنوبية في الجنوب، وسيستمر التنفيذ في المدن الأخرى في الأعوام التالية.

في موريتانيا، أعلن الرئيس الموريتاني مدينة (وادان) منذ أيام النسخة السادسة من مشروع (المدن القديمة) حيث تنعقد مؤتمرات العمارة والصيانة والفولكلور في هذه المدن.

في تونس، بدأت وزارة الثقافة منذ سنوات، بتنفيذ مشروع المدن الحضارية على مستوى الجمهورية، وهي تختار كل عام عدّة مدن لتقيم عليها مشاريعها الثقافية الجديدة المتصلة بحضارات تونس القديمة، من ندوات إلى مؤتمرات الى طباعة كتب وإنتاج أعمال مسرحية وتشكيلية وسواها، تتصل بالمدن المختارة .

في إيران، يتم سنوياً النظر في ترشيحات المدن الإيرانية، لتكون واحدةً منها (مدينة الكتاب) لذلك العام، فيما يتم تخصيص سبع مدن أخرى، لتسمّى مدناً مبدعة، حيث تعتني المدينة المختارة، بطبع ونشر الكتب والتشجيع على المطالعة وتيسير أسعار الكتب والمطبوعات الأخرى .

في تركيا، تختار مدينة تركية أساسية سنوياً، لتكون عاصمة لرياضات الشعوب التركية من ألعاب ومسارح وأدب طفولة ومعارض فولكلورية.

ولا سبيل هنا للحديث عن عيد الموسيقى الفرنسي، واحتفالات ستراتفورد السنوية بمسرح شكسبير، واحتفالات الوس وسواهم بمدنهم.

مشروع المدن الثقافية العراقية

إن مشروع المدن الثقافية العراقية، الذي نقترحه عبر جريدة (المدى) الغراء، قد وضع هذه التجارب العالمية أمام المعنيين، للتذكير بأن المثقف العراقي غير غافل عما يجري من نشاطات ثقافية واسعة خارج وطنه، طامحاً لأن يكون العراق في مقدّمة البلدان التي تعتني بمنجزها الثقافي والحضاري، عبر ابتكار هذا النشاط الوطني الثقافي الذي يفيد كل المبدعين ويعرّف المعنيين في العراق والعالم، بنشاطات مُدنه وتأريخها وكتابات مبدعيها وفنونهم.

إن مشروع المدن الثقافية العراقية، يبدأ بأن تُرشّح المدن الراغبة إلى اللجنة المشرفة على المشروع، المدينة كي تسمّى "عاصمة الثقافة العراقية" لذلك العام. أن تقدّم خطة عمل مدروسة لطبع كتب المبدعين في المدينة، وبنشاطات المسارح والفنون التشكيلية والفولكلورية وتقديم مقترحات بطبع طوابع بريدية خاصة وبوسترات وكتيّبات تتعلق بأشهر كتّابها وعلمائها..إلخ، إضافة لذلك، يوضع منهاج تفصيلي للنشاطات اليومية والأسبوعية والشهرية للمدينة المختارة على نحو يليق بتلك المدينة.

إن مشروعاً مستمراً كهذا، لا تستطيع وزارة الثقافة وحدها تمويله بالتعاون مع الحكومات المحلية، بل ينبغي أن تشارك به المؤسسات الأخرى والمصارف والشركات التي يُحسب لها حق الرعاية، إضافة لتنشيط حملة تبرع واسعة من قبل التجّار وأصحاب المال لإنجاح العمل، على أن تُدار العملية من قبل لجنة موثوقة نظيفة اليد وشديدة الحب للعمل الثقافي المبدع، وقل اعملوا.

مفكّر أم مترجم؟

□ حسين الصدر

-١-

من أبشع الأوصاف التي تُطلق بوجه ادعياء الريادة الفكرية والسياسية زورا وبهتانا، وتجردهم مما يدعون، هي أن يُقال لهم التقاطيون ..

والالتقاطي: هو الأجوف الذي لا يملك من الأفكار والرؤى ما ينهض به الى مصاف المُنَظّرين المرموقين، ولكنه قادر على أنْ يسطو على آراء الآخرين - قديمها وحديثها - فَيُحسْنُ ترجمتها، ويُعيد صياغتها، وينسبها إلى نفسه...

وفي طليعة اولئك الإلتقاطيين (ميشيل عفلق) الذي لم يكن إلا واحداً من الأدعياء الكبار، الذين ينسبون الى أنفسهم مالا يملكون من التجديد والبراعات الفكرية والثقافية والسياسية ..

قال فيه أحد الكتّاب المعاصرين :

" عندما ظهرت النظريات الكبرى للمؤرخ البريطاني (أرنولد توينبي) في الثلاثينات، قام (عفلق) عندما كان في فرنسا بترجمتها الى الفرنسية واستخدمها حرفياً في الكثير من كتاباته .

وبذلك سطا على فلسفة (توينبي) سطواً كاملاً ولم يغيّر إلا بعض الألفاظ.."

-٢-

أضف الى ذلك، أنه كان مقطوع الصلة بالتراث العربي الأصيل، وقد خطّط لربط اتباعه بالمناهج الغربية البعيدة كلياً عن منابع الإلهام والعطاء، في منحى كيدي مقصود ..

-٣-

وهو الى ذلك انتهازي مسكون باصطياد المكاسب الشخصية ، وحين يتطلب الأمر موقفاً جازماً، فهو انهزامي فظيع.. يلوذ بالصمت، ويهرب من ابداء الرأي اللازم، متى ما كان مضراً بمصلحته الشخصية ، ولايهمه بعد ذلك ما يؤول إليه حال رفاقه حتى لو كانوا أبرياء مما يُدبّر لهم من تُهم تُفضي بهم الى احتساء كؤوس الموت الزؤام..

-وهذا ما أقدم عليه الجزّار المقبور في قضية (المؤامرة المزعومة) عقيب توليه الرئاسة في عام ١٩٧٩

لقد أكّد المطلعون على (أن عفلق لا يسأل عن الأمور الأمنيّة وعن أي شخص تم اعتقاله، لأنه يعرف مسبقاً أنه سيُحرج صاحبه - المُتجه بالبلاد الى الهاوية وهو صدام الأرعن . - وكان لا يريده أنْ يُضطر الى اختلاق مسوغات وإجابات كاذبة .!!

ولقد قال عفلق في صدام ما لم يقله في غيره، قال :

" إنّ صدام حسين هبةُ الحزبِ للعراق، وهبةُ العراق للعرب. "

ولم يقل ذلك إلا بعد إعدام صدام لمعظم (حواربي عفلق) من العراقيين ..

أقول :

إنّ هبة (الحزب) الذي أسسه (عفلق) للعراق، إنما هي هبة شيطانية خبيثة، لم يجن العراق منها إلا المصائب والكوارث ...

فبئس الواهب ..

وبئست الهبة ..

وأما هبة "صدام" للعرب فهي معروفة معلومة حيث استباح اغتصاب الأرض والعرض، وعاث فساداً في البلاد والعباد، وهكذا كانت حرب الخليج الثانية محرقة للعرب، وتبديداً للأنفس والثروة..، في مسار مسعور طائش مازلنا حتى اليوم ندفع ثمنه الكبير..

ولقد كانت حرب الخليج الأولى، هي الأخرى محرقةً لشباب العراق وإيران لم يكن فيها (صدام) إلا رأس الحربة في الإغارة على بلد مسلم جار، لابُدَّ أن نحرص على توثيق علاقاتنا به إلى أبعد الحدود .

-٤-

والسؤال الآن :

هل كان (عفلق) يعلم بمعنى اسمه في القواميس العربية ؟

إنه معنى مرعب تنفر منه الأسماع ..!!

وتشمئز النفوس ..

نعم ..

إنه رحل عن سطح هذا الكوكب، ولم يُبق له إلا الصحائف الملفّعة بالثغاث والبائس من الأفعال والصفات .

الديمقراطية والمجتمعات الحرّة.. (العراق بعد ٢٠٠٣)

> تثير الديمقراطية على صعيدي النظرية والممارسة، الكثير من الأسئلة والقضايا التي تهم حياة الناس وعلاقتهم ببعضهم.

□ د. مهدي جابر مهدي

(١)

رغم التطور الذي شهدته البشرية وتراكم التجارب والمنجزات، إلاّ أن ذلك لم يحقق طموحات البشرية بعالم آمن مستقر، حيث مازال الظلم والتسلط والاستبداد والقمع والحروب والصراعات والمآسي والجوع والفقر والإرهاب وأنواع الأزمات، تفتك بالملايين من البشر، في ظل عولمة الظواهر السياسية وتنامي الميل العالمي نحو الديمقراطية.

واللافت أيضا، أن الكثير من الدول والأنظمة السياسية والأحزاب، ركبت موجة الديمقراطية، ولكن ليس من أجل خدمة مصالح شعوبها، بل لاحتوائها وتوظيفها لصالح تلك الدول والأنظمة وأحزابها وديمومة هيمنتها.

فالديمقراطية ليست مجرد شعارات مضلّلة وإعلانات سياسية، بل هي منظومة فكرية وسياسية متكاملة تشمل :

١- المبادئ.. ٢- الآليات.. ٣- المؤسسات.. ٤- القيم .

ولكل واحدة من هذه الأسس والركائز الأربع، المترابطة والمتبادلة التأثير، شروطها ومتطلباتها ومقوماتها، والتي من الممكن أن لم يتم تطبيقها وتوظيفها وإدارتها بصورة سليمة، أن تتحول من مقومات الديمقراطية الى معوّقاتها، وأكثر من ذلك، تصبح وسائل وميكانزمات للانقضاض عليها .

ويقول التطبيق: إن فرض الديمقراطية بالقوّة يقود الى الفشل.. هذا هو الدرس الذي قدمته التجربة العراقية بعد الاحتلال الأميركي في ٢٠٠٣، والذي أنتج لنا صراعات سياسية أعاقت وتعيق الديمقراطية، مثلما أنتج لنا رجال سياسة متعطشين للسلطة بأيّ ثمن .

وارتباطاً بذلك، نجد كثرة العناوين والقضايا والإشكاليات التي تتعلق بالديمقراطية عموماً، والتجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ خصوصاً .

وسوف أركّز على قضيتين رئيستين فقط وهما: ١- الأحزاب السياسية . ٢- الثقافة السياسية.

(٢)

تقترن عملية تحقيق الديمقراطية بمستوى إدراك المجتمع للتحديات التي تقف أمامه والدور التنويري الذي تقوم به الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من خلال الارتقاء بدور الفرد والمجتمع على طريق بناء المجتمع الحر والمتحرر من قيود التخلف الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي (الجهل والأمية وثقافة الطاعة والخنوع).

وللأحزاب السياسية دور مهم في هذه العملية، كونها أدوات تنشئة سياسية وتحديثاً تقوم على الربط بين الفكر والتنظيم باتجاه تعبئة الناس صوب أهداف وبرامج محدّدة لتحقيق الديمقراطية .

الملاحظ هنا، أن الظاهرة الحزبية في العراق بعد ٢٠٠٣ تميّزت بغلبة الطابع السلبي والكمّي (بلغ عدد الأحزاب المجازة رسمياً ٢٠٥) واقتصر عملها في الغالب الأعم (خاصة الحاكمة منها) من خدمة الصالح العام الى تحقيق المصلحة الذاتية والنفوذ السياسي. واشتركت الأحزاب (باستثناء قلة قليلة) في أوسع عمليات فساد، إضافة الى شراء الذمم والتزوير الصارخ لإرادة الناخبين في انتخابات السنوات الماضية.

واعتمدت الأحزاب المتنفذة ستراتيجية إضعاف واختراق مؤسسات الدولة وفرض قواعد الولاء والنفوذ فيها. وهكذا فإن الأشكال المؤسسية والآليات التنفيذية التي تطرح كترجمة لمبادئ الديمقراطية، تقود بالممارسة العملية الى تكريس الاستبداد والتسلطية وإفراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي .

وبدلاً من أن تسهم الأحزاب في الارتقاء بدور المجتمع وتلبية متطلباته، أصبحت عبئاً عليه. ولعلّ القاسم المشترك لجميع الأحزاب السياسية العراقية بمختلف مشاربها الفكرية يتمثل في افتقادها الديمقراطية في حياتها الداخلية واستعدائها الرأي الآخر مهما كان صوابه. وبدلاً من تشجيع التفكير النقدي وأعمال العقل وإشاعة الحوار، اعتمدت التنشئة التي تقوم على الطاعة العمياء والتخوين والتكفير والولاء الفردي والتأليه وثقافة الإقصاء، مستفيدةً من غباء المؤمنين الصادقين وتثقيفهم بعقلية جامدة تعتمد مقولة: "من ليس معي فهو ضدّي".. وفي الوقت الذي تطرح الديمقراطية شعاراً مجتمعَياً تُمارس نقيضه فعلياً مما يؤكد الخلل الوظيفي الحزبي الذي يتجلّى بوضوح، في عملية بناء ونشاط الحزب السياسي الذي تحوّلت فيه السلطة الحزبية الى سلطة سياسية تتعسف بحقوق الناس وتتاجر بقوتهم وتشيع الكراهية وتكرّس التمييز وتُذكي الطائفية والتعصب القومي وتعزز تنافر الهويات والولاءات وتتهم الآخر المختلف بشتى الاتهامات.

أدّى ذلك وغيره الى توفير البيئة المعيارية لإخفاق الأحزاب، مروراً بفشل تحقيق الديمقراطية وصولاً إلى العجز في عملية اعادة بناء الدولة، وأنتج ذلك الظروف الملائمة لاستشراء الفساد والاستبداد والإرهاب.

مع التاكيد أن جميع الأحزاب، تتحمل ذلك بدرجات مختلفة، الحاكمة منها وغير الحاكمة، العربية منها والكردية، الإسلامية منها والعلمانية. ومرد ذلك التعميم، هو إلى البيئة المجتمعية والثقافية المنتجة لهذه الأحزاب .

كل ذلك وغيره، ولّد ظاهرة العزوف عن النشاط السياسي وتنامي الكرّه المجتمعي للأحزاب، وبالتالي فقدت الأحزاب جانباً كبيراً من قوتها الشرعية، إضافة الى تراجع كفاءتها التمثيلية، ولَم تعد قادرةً على التأقلم مع الزمن السياسي الجديد، حيث العالم في حالة تغيّر مستمر. إن هذه الظواهر وغيرها تفسّر، ولا تبرر، الفشل في إقامة نظام سياسي ديمقراطي مستقر في العراق، ونحن اليوم نقف أمام حصيلة ١٥ عاماً تتجسد في تجربة هشّة، نجحت إخفاقاتها في ابتلاع مكتسباتها دون التقليل من تلك المنجزات.

(٣)

يمّر العراق الْيَوْمَ بحالة من الفوضى وتعثر التحول الديمقراطي. احتل العراق المرتبة ١١٤ في جدول الديمقراطية العالمي من بين دول العالم وجاء ضمن مجموعة الأنظمة الهجينة، وفقاً لدراسات بيت الحرية. واعتمد الجدول خمسة معايير وهي: ١- العملية الانتخابية والتعددية. ٢ - الحريات المدنية . ٣- فاعلية الحكومة . ٤ - المشاركة السياسية . ٥- الثقافة السياسية .

تلعب الثقافة السياسية هنا دوراً مهماً بكونها التوجهات والمواقف والمعارف والمعتقدات والتصورات السياسية للأفراد والتي تحدّد علاقتهم بالسلطة السياسية من خلال ثلاثة عناصر وهي :

- عناصر معرفية (المعارف العامة في النظام السياسي) .

- عناصر عاطفية (الولاء الشخصي لمكونات النظام السياسي) .

- عناصر تقييمية (الأحكام والآراء التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي، والأدوار السياسية المختلفة وتقييمها لأداء النظام السياسي بشكل عام) .

فالثقافة الديمقراطية المدنية لا تنشأ نشوءاً آلياً ومن دون تمهيد مسبق. لذلك فالمطلوب اليوم، بناء ثقافة ديمقراطية مجتمعية ، قولاً وفعلاً، تبدأ من الأحزاب ونخبها، مروراً بالتغيير المادي لمفهوم الحزب السياسي، وصولاً لمفهوم السياسة كشأن عام. وهذا يستلزم تحولات جذرية في الثقافة الحزبية وفي الثقافة السياسية للمجتمع. وبذلك تصبح السَياسة مجالاً مفتوحاً للتداول الحر، ومتحررةً من احتكار الرأي والاستئثار الفئوي والطائفي والقومي والقداسة المصطنعة ومن إقحام الدين في السياسة وإضفاء طابع الشرعية على اختلاف الرأي وعدم تسييس الحقوق المدنية وتنمية ثقافة المواطنة المتساوية. فالناس يتعلمون بسرعة عندما تكون الحوافز الحقيقية في المتناول، لأن التعبئة الشعبية للديموقراطية لا تعرف التوقف. ويمكن أن تكون الانتخابات المقبلة (مجلس النواب، برلمان إقليم كردستان، مجالس المحافظات) فرصاً حقيقية لتحقيق ذلك ومناسبة للمراجعة على طريق الخروج من دوامة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على الرغم من اتساع الشكوك التي تراود الناس حول المستقبل.

نعم : لا ديمقراطية بدون مجتمعات حرّة ...